إقتصاد

جورج شاهين

جورج قرم: ليس منطقيًا أن تكون الكهرباء مشكلة بلد صغير كلبنان

تتعدد السيناريوهات التي تجري ربطا ملزما بين الامن والسياسة والاقتصاد. لكن التجارب تختلف بين دولة واخرى، فتنتفي الحاجة في بعضها الى هذا التلازم، وتجبر اخرى على الجمع في ما بينها. في حال البحث عن تطبيق هذه النظرية في لبنان، يمكن الحديث عن التجربتين معا وفق الظروف التي عاشتها في محطات مختلفة

تاكيدا لجهة صحة هذه المعادلة او عدمها، فان لبنان عاش التجربتين معا. لذا، المطلوب هو اعادة نظر واسعة في النظام الضريبي ليكون موحدا واكثر عدالة ومردودا. من هنا علينا رفض الكثير من السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية المعتمدة في لبنان.

"الامن العام" التقت وزير المال السابق الدكتور جورج قرم، وحاورته حول تأثير التطورات الامنية الاقليمية والمحلية على الاوضاع في لبنان.

■ هل يمكن بناء الاستقرار من دون ان يتأثر بتداخل الاقتصاد والامن والسياسة؟ وكيف يمكن تحييد الليرة اللبنانية عن التأثيرات السلبية؟

□ بطبيعة الحال التطورات الامنية الاقليمية والمحلية لها تأثير كبير على الاوضاع في لبنان، ونحن نعلم ان مصدر الصعوبات المالية والنقدية ناجم بشكل كبير عن قلة تحويلات المغتربين في السنوات الماضية. وقد تفاقمت هذه المشكلة مع بدء الحرب السورية اثر قطع الطرقات على المنتجات اللبنانية الى الدول الخليجية والعربية. لذلك من المنطقي القول ان هناك ترابطا كبيرا بين الوضع الامني والاقتصادي، ولكن الامر ليس شاملا بوجود مراحل استثنائية عاشها لبنان ودول اخرى. لبنان في عز الحرب، لم يمنع التوتر الفورة الاقتصادية والعمرانية في بعض القطاعات الحيوية كقطاع البناء مثلا. اذا انتقلنا الى بعض التجارب الدولية، يمكن ان نعطي كوريا الجنوبية وتايوان مثلا. فهما عاشتا سنوات من الحرب التي لم تحل دون تطورها الصناعي والاقتصادي بشكل مذهل.

■ الحكومة اشارت في بيانها الوزاري الى انها ستواجه العجز بزيادة الجباية من دون فرض ضرائب جديدة. ما هي الجدوى من هذه المعادلة؟

□ لا يمكن القول انها معادلة صعبة. يمكننا في لبنان ان نعزز موارد الخزينة من دون فرض ضرائب جديدة، في حال نجحنا في تقليص الانفاق ووقف الهدر ومكافحة ما يسمى التهرب الضريبي باشكاله المختلفة، سواء من خلال تجاوز القوانين وتفسيرها بطريقة مرنة او لجهة قدرة بعض المكلفين على اخفاء ارباحهم. فلبنان يعيش التجربتين معا. لا ننسى تخلف لبنان عن اعادة النظر في النظام الضريبي وتطويره ليكون اكثر مردودا. نحن نعيش في ظل نظام ضرائب نوعية على الدخل. فلكل من مجالات الدخل تصيبه ضرائب بشروط ونسب مختلفة. عندما توليت وزارة المال ما بين عامي 1998 و2000 سعيت الى توحيد النظام الضريبي على مجمل مداخيل المكلف لننهي التمييز بين ذوي الدخل. لكن لسوء الحظ، لم اتمكن من انجازه قبل ترك الوزارة وتجاهل اسلافي الفكرة. فبقيت الموارد محدودة ولو اعتمدت تلك الصيغة لزادت المداخيل بشكل كبير. بات علينا نحن اللبنانيين ان نعتمد على الضرائب التصاعدية والمباشرة، خلافا لما هو معتمد من ضرائب متدنية. في امكاننا رفعها من 2 الى 20% بالنسبة الى حجم اعمال المكلفين ومداخيلهم، وربما نجد الحاجة الى رفعها الى 30 او 35% في بعض المؤسسات والقطاعات. انها حلقة مفرغة ندور فيها. مستوى الخدمات التي توفرها بعض الدول المتقدمة والمتطورة لم تأت من عدم. فهي تتأتى من ضرائب تصل الى 40 او 45% كما في الدول التي يضرب المثل بتقدماتها المختلفة، وهولندا واحدة منها. لذلك ارى ان وعود الحكومة بالمعادلة الجديدة متفائلة اكثر من اللازم. من دون تعديلات على النظام الضريبي وضريبة الدخل تحديدا، لن تتحقق هذه الوعود وستكون الامور اصعب على من يتولى المسؤولية الا في حال اللجوء الى الضرائب غير المباشرة التي تطاول مختلف الفئات. وهو امر مكلف وصعب. الاخطر، ان يكون الرهان مبنيا اليوم على اموال سيدر ـ 1 اي على المزيد من القروض التي ترفع من نسبة الاستدانة. لا اعتقد انه سيكون لها مردود سريع. عندما اقرأ ان الدولة ستستدين 11 مليارا اضافية لمجموعة مشاريع غير مرتبطة بعضها ببعض، اخشى على النتائج المتوقعة لانها تخلو من تصور تنموي شامل للبنان. لائحة المشاريع المطروحة لا تفيد سوى المقاولين الكبار وحجمها يدفعني الى الاعتقاد بأن مساحة لبنان تزيد على 200 الف او 300 الف كلم، وان عدد سكانه يفيض عن 50 مليونا. الجميع يعرف ان مساحتنا تزيد على 10 الاف كيلومتر بقليل، وعدد سكان لبنان لا يزيد عن 4 ملايين، ولدينا مليون ونصف مليون نازح ونصف مليون لاجىء، ما يعني اننا اصغر من اي مقاطعة فرنسية. لذلك اعتقد اننا بفعل

وزير المال السابق الدكتور جورج قرم.

ما طرحنا انفصلنا عن واقعنا اللبناني. هذا الامر ليس جديدا. فمنذ بداية اعادة الاعمار في لبنان ضخمنا الارقام. لنتذكر خطة "Bachtel" التي وضعت في نهاية الحرب بين عامي 1975 و1990. واشارت يومها الى ان كلفة الاعمار في لبنان لا تزيد على 3 مليارات دولار. لكن هذه الخطة وضعت على الرف، وكلف الرئيس الراحل رفيق الحريري مجلس الانماء والاعمار وضع خطة سميت "افاق 2000" رصدت استدانة 18 مليار دولار.

■ كيف يمكن ان تقر الحكومة موازنة العام 2019 فيما قطع الحساب لموازنتي 2017 و2018 لم ينجز؟ وكيف يعالج هذا الموضوع؟

□ هذا الوضع يدل على عدم الشفافية في ادارة المال العام وشؤون البلاد. فذلكة الموازنة هي التي تشرح محتوى الموازنة واتجاهاتها التنموية للبنان. نحن اليوم نفتقد هذه الرؤية التنموية. الدليل على ذلك، ان مشاريع البنى التحتية التي انجزت بكلفة عالية لم يظهر انها صالحة او قادرة على مواجهة اي طارىء. اما بالنسبة الى مسألة قطع الحساب، ففي كل مرة تطرح الموازنة على المجلس النيابي يصدر قانون يعفي وزارة المال من تقديم قطع الحساب. على الرغم من كل الاخطاء المرتكبة، فان وزارة المال قامت بانجاز كبير بالانتهاء من وضع حسابات الخزينة من العام 1993 الى اليوم. في الماضي لم يكن هناك حسابات للخزينة بالشكل الصحيح، وهو ما يسمى بـ "حساب المهمة" الذي تقول وزارة المال انها انهت التدقيق فيها. حسابات الخزينة لا ينظر فيها مجلس النواب لانه ليس مدقق حسابات، بل هي مهمة ديوان المحاسبة المكلف تدقيق حسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات.

> **نفتقد الرؤية التنموية في لبنان ومشاريع سيدر 1 غير مترابطة**
>
> **600 مليون دولار كانت كافية لتوفير الكهرباء للبنان في العام 1994**

■ كيف تنظر الى السياسة التي يعتمدها مصرف لبنان وتلك الهادفة الى تثبيت سعر صرف الليرة؟ وما الذي يحول دون اطلاق السوق ليحاكي الدولار قيمته الواقعية؟ وما الذي ادت اليه الهندسة المالية؟

□ الاخطاء المرتكبة في النظام النقدي اللبناني واضحة، وقلما يتطرق اليها الاقتصاديون في لبنان. الربط الثابت بين الليرة والدولار الاميركي بغض النظر عن ميزان المدفوعات، هو نظام يحتوي على مخاطر جمة وهو مكلف الا في حال وجود فوائض مالية متواصلة في ميزان المدفوعات. فالمتاعب اللبنانية اتت من العجز الذي حصل منذ العام 2011 في ميزان المدفوعات لاسباب عدة منها: الوضع في سوريا نفسها وكما هو معروف فان العلاقات الاقتصادية اللبنانية - السورية كانت مهمة للغاية. معظم الصادرات اللبنانية الى الدول العربية كانت تمر عبر ارضيها. عندما دخلت سوريا اتون النار ازدادت الاوضاع الاقتصادية اللبنانية تأثرا. زد على ذلك تدهور اسعار النفط التي انعكست على تحويلات المغتربين من الخارج. الهندسات المالية بالشكل الذي تمت به، كانت مكلفة للغاية وزادت من القلاقل النفسية عند المودعين اللبنانيين والاجانب في النظام المصرفي اللبناني. لذلك اضطر مصرف لبنان الى زيادة الفوائد ودخلنا في حلقة مفرغة ادت الى شل الاقتصاد، كما نشهده اليوم، بالاضافة الى فورة عقارية لم تكن عاقلة. هذه ليست المرة الاولى التي نشهد مثيلا لها، اي فورة فوق حاجة البلد ومن ثم تراجع كبير في مبيعات القطاع العقاري. عندما عينت وزيرا للمال عام 1998 كان هناك 150 الف شقة سكنية فخمة فارغة، فجاءني يومها تجار البناء باكين. اعود الى ◄

إقتصاد

سعيت الى توحيد النظام الضريبي لانهاء التمييز بين ذوي الدخل.

◄ مسؤولية النظام النقدي الذي تم العمل به منذ العام 1993. بعد موجة مضاربات هائلة على الليرة اللبنانية ادت الى انهيار سعر صرفها من850 ليرة للدولار في بداية السنة الى 2800 ليرة في خريف العام نفسه. طبعا كانت حفلة مضاربات اصطناعية لاضعاف سعر صرف الليرة، وزيادة الفوائد على سندات الخزينة بالليرة حتى وصلت يوما الى 40% فاصبحت اللعبة لدى البعض الاستدانة بالدولارات بـ5 او 6% واستخدامها بالليرة. هكذا تكونت ثروات كبيرة في لبنان فيما تحملت الخزينة اللبنانية اعباء غير طبيعية، وهكذا تضخم الدين العام الى مستويات خارقة. هنا استذكر انني نجحت في اثناء تولي وزارة المال عام 1998 في تخفيض الفوائد على السندات بالليرة من 22 الى 14%. وتمكنت حكومتنا عام 2000 من تسديد كل متأخرات الدولة الى القطاع الخاص من مقاولين ومستشفيات واصحاب الاستملاكات. ولا انسى ايضا ان حكومتنا يوما التي اشرفت على الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب في 25 ايار عام 2000 ولم نتوجه الى اي من مصادر التمويل،

> **الهندسات المالية كما تمت مكلفة وزادت قلق المودعين في النظام المصرفي**

فمر القطوع من دون استدانة ليرة واحدة اضافية.

■ هل تعتقد ان اقرار سلسلة الرتب والرواتب هو الذي ساهم في ما نحن عليه اليوم من عجز في المالية العامة؟

□ انا كنت من انصار اعطاء السلسلة للموظفين ولكن على دفعات، على ان تترافق مع اصلاح كامل جهاز الدولة. اذ ان معظم الوظائف اصبحت شاغرة وعملت الدولة ببدعة العاملين بالساعة التي لا يسمح بها القانون 119 الذي ينظم عمل الموظفين منذ العام 1996، لا بل يحظر اللجوء الى مثل هذه الاساليب. انا ممن سعوا الى تغيير هذا النظام، ولكن الوقت لم يكن كافيا.

■ البنك الدولي اوصى في احد تقاريره بزيادة 5 الاف ليرة على صفيحة البنزين وزيادة نسبة الـ TVA فهل تؤيد هذه الخطوات؟

□ انا لست مع مثل هذه الافكار ولا اوافق من يطرحها. الاجراء الحكيم ضريبيا هو في زيادة الضريبة على القيمة المضافة على الكماليات الى 15 او 18% وحصرها بها. اذا توصلنا الى اعتماد الضريبة الموحدة على الدخل، ستدر ايرادات اضافية الى الخزينة وتسهل حياة المواطن الذي سيقدم تصريحا واحدا عن مداخيله بدل ان يضطر الى تقديم تصريحات منفصلة ومختلفة على ضرائب الدخل المتفرقة.

■ كيف يمكن تسويق هذه الفكرة وهل من امكانات لتطبيقها؟

□ ان ما اطرحه منطقي للغاية، لكن للاسف فقد لبنان منذ مدة طويلة المنطق المالي والاقتصادي والنقدي. لو تركنا سوق صرف الليرة عائمة في السنوات التي كانت هناك فوائض مالية كبيرة في ميزان المدفوعات، لكان سعر الليرة قد تحسن وبالتالي قد تحسن مستوى المعيشة وخصوصا الذين يقبضون رواتبهم بالليرة.

■ ما هي الوسيلة الكفيلة بتجاوز ازمة الكهرباء وترددداتها على الدين العام؟

□ الكهرباء ليست مشكلة لدى اي دولة، ولم يكن منطقيا ان تكون مشكلة في بلد صغير كلبنان. عندما زارتنا رئيسة وزراء المانيا انجيلا ميركل عرضت علينا حل الازمة في حدود سنة ولم نستجب ولم نأخذ بمقترحاتها. لا يسعني عند الحديث عن هذا الملف الا التذكير ببرنامج الوزير المرحوم جورج افرام للنهوض بالقطاع في العام 1994 بكلفة بلغت 600 مليون دولار وكانت كافية لتوفير الكهرباء للبنان.

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut
معك لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان
16 فرعاً في أستراليا
3 فروع في أوروبا
5 فروع في سلطنة عمان
3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوفّر لكم تجربة مصرفية فريدة
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.

لبنان | أستراليا | المملكة المتحدة | ألمانيا | سلطنة عمان | قبرص | الإمارات العربية المتحدة | نيجيريا | غانا

www.bankofbeirut.com
٧/٢٤ خدمة الزبائن
١٣٦٢ | +٩٦١ ٥ ٩٥٥ ٢٦٢